

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٠٥

الجمعة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٧/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دوغولوف
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيد موريتي
	البوسنة والمهرسك السيد بارباليتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد لايفان
	فرنسا السيد آرو
	غابون السيد إيسوزي - نغوندي
	لبنان السيد رمضان
	المكسيك السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوازي
	النمسا السيد ماير - هارتغ
	نيجيريا السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسن

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2010/175)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء

الغربية (S/2010/175)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل إسبانيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة، أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/175، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/216، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، أقرأ الآن الفقرة الأولى المنقحة التالية من ديباجة مشروع القرار:

”وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية ويعيد تأكيدها“.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، أقرأ الآن الفقرة الثامنة المنقحة التالية من ديباجة مشروع القرار:

”وإذ يؤكد على أهمية إحراز تقدم في الجانب الإنساني من النزاع باعتباره وسيلة لتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة من خلال الحوار البناء واتخاذ تدابير إنسانية لبناء الثقة، وإذ يلاحظ ضرورة تقييد جميع الأطراف بالتزاماتها، مع مراعاة أدوار ومسؤوليات منظومة الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة“.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، أقرأ الآن الفقرة ٩ المنقحة التالية من منطوق مشروع القرار:

”يقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١“.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه بصيغته المعدلة شفويا. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن تصويت أوغندا قبل التصويت

الصحراء الغربية على أي موظف في الميدان لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. ونحن على اقتناع بأن إنشاء آلية لرصد حقوق الإنسان تدبير أساسي لبناء الثقة سيسهم في إحراز التقدم صوب التوصل إلى حل سلمي لمسألة الصحراء الغربية.

وقد شابت عملية التفاوض على مشروع القرار هذا عدة عيوب. ونرى أنه يتعين أن تكون العملية في المستقبل أكثر شمولية وينبغي القيام بها في الوقت المناسب.

وتدعم أوغندا بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبالتالي، ستصوت أوغندا مؤيدة لمشروع القرار.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): لقد ترأستم في الأسبوع الماضي، سيدي الرئيس، مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.6300). وكانت مداخلات أعضاء المجلس وغير أعضائه في المناقشة غنية وموضوعية. وبعد مجرد أسبوع على تلك المناقشة المثمرة، نضطر إلى الإعراب عن آرائنا في مسائل إجرائية وجوهرية تتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2010/216، بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، فإننا نعرب عن استيائنا لأن مشروع القرار تفاوضت عليه ثلة - بل أقلية في أحسن الأحوال - بدلا من مجموع عضوية المجلس. وذلك الأمر لا يرقى إلى تطلعنا وسعينا إلى الشمولية والشفافية في عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، فإن صعوبة إدخال التغييرات على نص مشروع مجموعة الأصدقاء أثرت فعلا على روح التوافق والمرونة والانفتاح التي تقوم عليها هذه المفاوضات. ونشعر أن هذا الأمر لا يبشر بالخير من حيث سمعة المجلس، والأهم من ذلك، فيما يتعلق بالحفاظ على وحدته.

على مشروع القرار الهام هذا بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (S/2010/216).

الصحراء الغربية عضو كامل في الاتحاد الأفريقي منذ عام ١٩٨٢. وهي البلد الوحيد في أفريقيا الذي لا يزال ينتظر استكمال عملية إنهاء الاستعمار فيه. ومن الهام أن نذكر بولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ونعيد تأكيدها، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١). وتكمن الولاية الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في رصد وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لتمكين الشعب الصحراوي من الاختيار بين الاندماج في المغرب أو الاستقلال. وتود أوغندا أن تشدد على أن أي محاولة للخروج عن ذلك المبدأ التوجيهي الرئيسي لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لن تؤدي سوى إلى نتائج عكسية. ولا بد من اتباع نهج متوازن ومحيد لدى تناول مسألة الصحراء الغربية.

ويساورنا بالغ القلق إزاء مزاعم ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان على أرض الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين قرب تندوف. وتتشاطر أوغندا رأي الأمين العام، الوارد في تقريره، بأن:

”الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل مهتمين بتعزيز احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وكفالة فهم كل طرف في النزاع لمسؤولياته في هذا الصدد“. (S/2010/175، الفقرة ٧٦)

كما نتفق مع الأمين العام على ”أن الأمم المتحدة تدرك أن من واجبها التقيد بمعايير حقوق الإنسان أثناء كل ما تنفذه من عمليات، بما فيها تلك المتعلقة بالصحراء الغربية“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩).

وبالتالي، نلاحظ بقلق أن الأمين العام يشير بصورة واضحة إلى عدم توفر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في

وقبل يومين فحسب، دعا أكثر من ٣٠ من المنظمات غير الحكومية النيجيرية ومن الأفراد ذوي النوايا الحسنة في أبوجا الأمم المتحدة إلى حماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال. بل إن الأمين العام أعرب، في آخر تقرير له إلى المجلس (S/2010/175)، عن قلقه إزاء تحديات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وأقل ما يمكن أن يقوم به هذا المجلس هو أن يظهر أنه يعزز حقوق الإنسان ويدافع عنها بقوة باعتبارها مبدأ عالميا في جميع الظروف.

وينبغي للمجلس ألا يصور نفسه وكأنه يضحى بالمبادئ الأساسية على مذبح المنفعة المغوي. ولا يوجد تفسير منطقي أو تبرير لوجود عناصر ذات صلة بحقوق الإنسان في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، باستثناء البعثة المتواجدة في الصحراء الغربية. والمجلس يتحمل مسؤولية أخلاقية ويتوجب عليه شرح عدم إدراج حكم في مشروع القرار الحالي يدعو الأطراف إلى الدخول في حوار مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونحن مقتنعون بضرورة توجيه هذه الدعوة لتشجيع جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها باعتبارها مبدأ عالميا.

وتقدر نيجيريا الجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية في إعداد وتقديم مشروع القرار المعروض علينا. ونخطط علما بعمل مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسألة ونشجعها على مضاعفة جهودها بهذا الخصوص. غير أن أمل نيجيريا الذي تتمسك به هو أن يدرك شعب الصحراء الغربية الذي طالت معاناته السلام، وأن يسود منطق السلام واحترام الحريات الأساسية لجميع سكان الإقليم في نهاية المطاف.

وختاما، فإننا نقترح بقوة توسيع نطاق المفاوضات التي ستجرى مستقبلا بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في

وهناك أيضا مسألة موضوعية معرضة للخطر. ففي جلسة مجلس الأمن ٢٩٨٤ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، أنشأ المجلس بموجب القرار ٦٩٠ (١٩٩١) بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ومن الأمور الحورية في ولاية البعثة إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية باعتباره جزءا من تسوية تفاوضية سلمية لمشكلة عويصة. وتستمد البعثة أساسها القانوني وأهميتها، أساسا، من ذلك القرار. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء عدم الإشارة إلى القرار ٦٩٠ (١٩٩١) في مشروع القرار الحالي.

وقد شددت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الحاجة إلى اتساق السياسات التي نروج لها ونماسكها. وفي عام ٢٠٠٥، تلقت حقوق الإنسان دفعة قوية بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وأعاد الأعضاء التأكيد، بصورة جماعية، على التزامهم وتقيدهم بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة للجميع على مستوى العالم وحمايته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينطبق ذلك، من باب أولى، في الحالات التي تتبادل فيها أطراف الصراع اتهامات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وقبل فترة ليست بالطويلة، جرى تذكيرنا بالحاجة إلى إبلاغ المجلس بما ينبغي قوله وليس بما ينبغي سماعه. وبعبارة أخرى، ينبغي قول الحقائق الصعبة والمرة. وبهذه الروح، نود أن نقول، مع الأسف، إنه فيما يتعلق بالصحراء الغربية، ليس هناك ممانعة واضحة لأن يكون المجلس متسقا وثابتا ومستعدا للمساعدة بشأن مسألة حقوق الإنسان الهامة فحسب، ولكن هناك أيضا محاولة للتقليل من خطورة انتهاكها. وعدم تعامل المجلس مع تحديات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية يلحق ضررا بالغاً بمصداقيته وبالتزامه بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

العام في الصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، هاني عبد العزيز.

ونرحب بتأكيد جميع محاورى السفير روس خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة على التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة في التوصل إلى حل لصراع الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن. ونشجع جميع الأطراف المعنية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة. فقد طال أمد هذا الصراع أكثر من اللازم، وأعاق التعاون الإقليمي بشأن المسائل الملحة والناشئة التي تواجه شمال أفريقيا. ونعتقد أنه من الضروري أن تظهر الأطراف الإرادة السياسية لتحديد حل مقبول بصورة متبادلة، ونأمل أن تساعد الدول المجاورة الأطراف في القيام بذلك.

وندعو الأطراف إلى العمل بصورة تعاونية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير تنفيذ اتفاقها بخصوص الزيارات الأسرية، بما في ذلك استهلال الزيارات الأسرية عن طريق البر. ونأمل أن تستأنف الزيارات الأسرية عن طريق الجو في أقرب وقت ممكن وأن تنخرط الأطراف بصورة بناءة مع بعضها بعضا ومع المبعوث الخاص للأمين العام لمتابعة تنفيذ الأشكال الأخرى من تدابير بناء الثقة.

ونشعر بقلق عميق إزاء مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الأطراف. ونحث الأطراف على العمل مع المجتمع الدولي لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية ومخيمات تندوف. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية إحراز تقدم بشأن حقوق الإنسان. وبالنظر إلى الحالة الراهنة في الميدان والجهود المتواصلة للسفير روس، نوافق على أن تواجد بعثة الأمم المتحدة ما زال أمرا لا غنى عنه. ولذلك، أيدنا للتو تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى.

الصحراء الغربية من البداية، لتفادي العملية المرهقة المتمثلة في إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات والتوازنات الدقيقة التي توصلت إليها مجموعة الأصدقاء. وربما كان يتعين على المجلس أن يعيد النظر في دور مجموعة الأصدقاء، بالنظر إلى تجربة عام ٢٠٠٩ والمفاوضات التي أدت إلى مشروع القرار المعروض علينا.

وستصوت نيجيريا مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2010/216، بصيغته المعدلة شفويا، للتصويت عليه.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، البرازيل، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، فرنسا، لبنان، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويا، بالإجماع بوصفه القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة أندرسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة الأمين العام ومبعوثه الخاص، كريس روس، تأييدا تاما في جهودهما من أجل إيجاد حل سلمي ومستدام ومتفق عليه بصورة متبادلة لصراع الصحراء الغربية. وترحب بالمثل الخاص للأمين

تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ذلك الصدد.

كما أننا نؤيد كل الإجراءات التي سيتم اتخاذها في المجالين السياسي والإنساني، بموافقة الطرفين، لتعزيز الثقة المتبادلة.

وفي الختام، يود وفدي أن يسلم الضوء على مسألة محددة ويذكر بأهمية قدرة المجلس على القيام بمتابعة مالية أفضل لجميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، تماشيا مع المبادرة التي أطلقت بالاشتراك مع المملكة المتحدة. وهذا يعني أن تقارير الأمين العام التي نشرت قبل تحديد الولاية ينبغي أن تتضمن التقديرات المالية للتوصيات التي قدمت فيها.

كما نلاحظ أن ميزانية البعثة قد ازدادت زيادة كبيرة منذ عامين، وفي الوقت نفسه لم تتغير ولاية وشكل البعثة بشكل كبير. ونأمل أن تتيح المناقشات التي ستجرى في اللجنة الخامسة المجال لنا لتقديم حجة مقنعة على صحة المنطق الذي تقوم عليه ميزانية ٢٠١٠-٢٠١١.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): انضمت المكسيك إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠)، الذي صوتنا عليه للتو، معربة بذلك عن تأييدنا لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والخطوات التي اتخذها المبعوث الشخصي للأمين العام في جهوده لإيجاد حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية.

ومع ذلك، كنا نفضل نصا أكثر توازنا ومباشرة من شأنه معالجة كل مسألة وليس تجنب المسائل المحورية في الحالة في الصحراء الغربية أو تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي. إن احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومسألة حقوق الإنسان وهما جوهر الحالة، استحقا معالجتهما بعمق

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن القرار الذي اتخذناه للتو يبرز الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للعملية السياسية في الصحراء الغربية. والوضع القائم غير مقبول في الأجل الطويل. وندعو جميع الأطراف إلى إظهار إرادة سياسية أكبر للتوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول بصورة متبادلة.

وفي هذا الصدد، يُذكر وفد بلدي بأهمية اقتراح الحكم الذاتي الذي طرحته المملكة المغربية في عام ٢٠٠٧، والذي أتاح استئناف المفاوضات، ويشكل، في رأينا، الأساس لإجراء مفاوضات مفتوحة وبناءة وذات مصداقية، تحترم مبدأ تقرير المصير. وبالتالي، يستحق الاقتراح أن تنظر فيه مختلف الأطراف بعناية.

وفي هذا العام، عقد المبعوث الخاص للأمين العام جولتين من المفاوضات غير الرسمية وقام بزيارتين للمنطقة. وجرى استئناف الحوار بصبر. والعملية بطيئة ولكنها تضي قدما. ونشيد بالمهارة التي يرفعها السيد كريستوفر روس التقدم، ونثق في قدرته على المضي قدما مع دعمنا الكامل. غير أنه لن يتمكن من القيام بأي شيء بدون الالتزام الكامل من جانب الأطراف التي يجب أن تشارك بجدية في المفاوضات، وتتحلى بالواقعية وروح الوفاق، وتحجم عن أي استفزازات. وتسوية هذه المسألة ضرورية لشعب الصحراء الغربية ولأمن المغرب العربي واستقراره وتكامله.

كما يبعث القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠) برسالة في غاية الأهمية بشأن تدابير بناء الثقة، وخاصة الزيارات الأسرية.

ويجب إعادة العمل ببرنامج الزيارات جوا، التي كانت توقفت منذ آذار/مارس، ويجب الشروع في الزيارات برا في أقرب وقت ممكن. ومن غير المقبول أن يكون السكان المدنيون رهينة لاعتبارات سياسية. ويجب فعل كل شيء للتخفيف من معاناتهم اليومية، ونحن نرحب بالدور الذي

وفي الوقت نفسه، تؤيد النمسا بشدة دعوة القرار إلى إحراز تقدم في البعد الإنساني للصراع. وينبغي مواصلة برنامج الزيارات جوا دون مزيد من التأخير، والشروع في الزيارات برا، على النحو المطلوب في هذا القرار.

ونحث الطرفين على أن يستأنفا الحوار في أقرب وقت ممكن ويعملا بحسن نية وبدون شروط مسبقة للخروج من المأزق، ويوفرا لأبناء شعب الصحراء الغربية آفاق مستقبل كريم من اختيارهم.

لذلك، ستستمر النمسا في تأييدها الفعال لجميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين وينص على تقرير المصير وفقا للقانون الدولي. والنمسا مستعدة لتقديم المساعدة إلى الأمين العام والطرفين في المضي قدما بحوارهما لتحقيق هذا الهدف.

السيد كوارى (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة بقوة عملية التفاوض تحت رعاية السفير روس، التي ينبغي، كما يؤكد هذا المجلس منذ وقت طويل، أن تؤدي إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. إن اتخاذ القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠) بالإجماع اليوم يبعث برسالة هامة مفادها دعم المجلس للسفير روس في جهوده الرامية إلى بناء الثقة بين الطرفين.

إن الفشل في حل هذا الصراع يؤثر على كل شعوب المنطقة والتعاون الإقليمي للتصدي للتهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجهها. ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على مواصلة التزامها بعملية التفاوض وإبداء مزيد من الإرادة السياسية من أجل إيجاد حل عن طريق الاعتماد على الاقتراحات المطروحة حاليا وتطويرها. وينبغي لها تجنب النشاط الذي يمكن أن يلحق الضرر بالمفاوضات، بما في ذلك

أكبر وبشكل مباشر أكثر، كما في قرارات مجلس الأمن بصفة عامة.

كما يجب أن نتعلم من عملية التفاوض على هذا القرار. إن المفاوضات بشأن الصحراء الغربية لا يمكن أن تبقى حكرا على أي مجموعة من البلدان. ويجب أن تكون مسؤولية جماعية يتحملها جميع أعضاء المجلس. وفي الواقع، تمكنا اليوم، من التوصل إلى هذا التوافق في الآراء بمشاركة واقتراحات جميع الوفود، وينبغي أن يكون ذلك درسا للمستقبل.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):

تؤيد النمسا تأييدا كاملا تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ١٢ شهرا، وتؤكد دعمها المستمر لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي الرامية إلى استئناف مفاوضات موضوعية محورها تحقيق النتائج.

ونحن سعداء جدا لأن المجلس تمكن من المحافظة على التوافق في الآراء، ونشعر بالامتنان لجميع الذين تعاونوا من أجل ذلك الجهد. إن الرسالة التي بعثت بالإجماع، ومفادها دعم المجلس للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، أمر ضروري ليخرج الطرفان من المأزق الحالي. وقد كان بناء توافق في الآراء بشأن النص عملية شاقة نظرا للعملية المزدوجة المسار المستخدمة في إعداد هذا القرار. كما نشجع بقوة إعادة النظر في طريقة العمل هذه في العام المقبل.

وبما أنه يجب على كلا الطرفين ضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية، كانت النمسا تفضل دعما واضحا لدعوة الأمين العام الطرفين إلى إجراء حوار مستمر وبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بغية ضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية في الإقليم ومخيمات اللاجئين.

نطلب إلى الأمانة العامة أن تضع المعايير المناسبة لقياس التقدم الذي تحرزه البعثة في إنجاز ولايتها، وأن تضمن تقييمها لهذا التقدم في التقرير المقبل مع تصور لتكوينها في المستقبل.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
تم اتخاذ القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠) بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية نتيجة لمناقشات مطولة اتسمت بالتعقيد، أولاً في إطار مجموعة الأصدقاء وبعدها في مجلس الأمن. ورأى الاتحاد الروسي ضرورة صياغة مشروع قرار لمجلس الأمن يضمن إحراز تقدم في عملية التفاوض ويستفيد منه المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد كريستوفر روس، الذي نؤيد جهوده.

ويلي قرار مجلس الأمن تلك الحاجة. ويحقق القرار توازناً جيداً بين مصالح الطرفين ويسيئهما على المحافظة على التقدم الذي أحرزاه ونأمل أن يوطدها، نحو التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية يعود بالفائدة على الطرفين. ونحن مقتنعون بأن هذا القرار يستوفي معايير الحياد والموضوعية، ويراعي إلى أقصى حد ممكن وجهات نظر الطرفين. ونعتقد أن القرار الذي اتخذ اليوم سييسر إحراز تقدم فعال في عملية التسوية في الصحراء الغربية بدعم من الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

الأعمال التي يمكن أن تنتهك اتفاقات وقف إطلاق النار، التي أدت دوراً هاماً في المحافظة على السلام.

ونحن نشاطر الأمين العام الشواغل بشأن البعد الإنساني للصراع، ودعوته لمعالجة ذلك من خلال تدابير بناء الثقة. ونرحب بتوسيع نطاق برنامج الزيارات الأسرية، ونحث الطرفين على التعاون تعاوناً كاملاً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ اتفاقهما.

كما نشاطر الأمين العام الشواغل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان. ونعتقد أن الشفافية والانفتاح في مجال حقوق الإنسان سيحققان الكثير لبناء الثقة والاطمئنان بين الطرفين، وبالتالي إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات. وكما لاحظ الأمين العام، من الهام ضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية، سواء في الإقليم أو في مخيمات اللاجئين. ونشجع الطرفين على إحراز تقدم قبل العام القادم عن طريق الاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نحو ما دعا إليه الأمين العام، واستكشاف وإنشاء آليات أخرى لرصد حالة حقوق الإنسان.

لقد جددنا اليوم ولاية البعثة لمدة سنة أخرى. ونماشيا مع مناقشاتنا الجارية بشأن حفظ السلام، نؤكد على ضرورة أن يتبنى المجلس وجهة نظر استراتيجية لجميع عمليات حفظ السلام. وينبغي أن نتأكد أن البعثة تقدم إسهاماً إيجابياً في تسوية الصراع في الصحراء الغربية، لا أن ننيط ولاية بعثة ترسخ الوضع القائم. وفي هذا الصدد،